ملحق رقم :" 01

مثال على كثرة التعديلات التي أدت إلى عدم استقرار الأحكام الجبائية ، وعدم تحقيق الأمن القانوني .

قوانين المالية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التعديلات	49	97	36	18	49	56	33	32	68	52	68	51	72

يبين الجدول أعلاه ، التعديلات التي أدخلها المشرع على القوانين الجبائية بين سنوات (1995 – 2007) ، والتي تؤكد على أنه حتى بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 ، فإن النظام الجبائي لم يعرف أي استقرار [1] .

1 – أمينة حليلالي ، تأثير عدم استقرار الأحكام الجبائية على الأمن القانوني ، مداخلة الملتقى الوطني السابع ، " الأمن القانوني " ، كلية الحقوق ، جامعة الدية ، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014 . أنظر كذلك ناصر مراد ، ((الإصلاحات الضريبية في الجزائر)) ، مجلة الباحث ، العدد الثاني ، سنة 2003 ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، ص 30 و 31 .